«الاستثمارات الوطنية».. توزيع 9 فلوس نقداً

وافق مساهمو شركة الاستثمارات الوطنية في اجتماع الجمعية العامة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع 9 بالمائة من رأس المال أرباحاً نقدية على المساهمين بواقع 9 فلوس للسهم عن العام المالي 2019.

ووفق بيان لبورصة الكويت قالت الاستثمارات، إن الأرباح النقدية توزع على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة بنهاية يوم الاستحقاق المحدد في 7 مايو المقبل، على أن توزع الأرباح بتاريخ 14 مايو 2020. ويبلغ رأس مال الشركة 79.79 مليون دينار، موزعاً على أسهم بـ797.85 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

وصادقت العمومية على استقطاع 10 بالمائة من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي القانوني الإجباري بمبلغ 1.14 مليون دينار، مع المصادقة على تقارير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عن المركز المالي للشركة وحساب الأرباح والخسائر.

وكانت أرباح الشركة ارتفعت في العام الماضي بنسبة 45.6 بالمائة إلى 10.73 مليون دينار، مقابل 7.37 مليون دينار عام 2018.

تراجع جماعي لمؤشرات البورصة .. المؤشر العام ينخفض 12.7 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على انخفاض مؤشر السوق العام 12ر7 نقطة ليبلغ مستوى 4797 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر26 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 105ر4 مليون سهم تمت عبر 5936 صفقة نقدية بقيمة بلغت 26ر6 مليون دينار كويتي

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 4ر9 نقطة ليبلغ مستوى 4022ر5 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر12 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 32ر3 مليون سهم تمت عبر 1434 صفقة نقدية بقيمة 1ر8 مليون دينار

كما انخفض مؤشر السوق الأول 16ر5 نقطة ليبلغ مستوى 5191ر2 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر32 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 73ر11 مليون سهم تمت عبر 4502 صفقة بقيمة 24ر7 مليون دينار في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 12ر09 نقطة ليبلغ مستوى 4006ر1 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر30 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 28ر8 مليون سهم تمت عبر 1169 صفقة نقدية بقيمة 1ر6 مليون دينار

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (فيوتشر كيد) و(انجازات) و(اركان) و(كامكو) أما شركات (اهلي متحد) و(بيتك) و(خليج ب) و(برقان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (مراكز) و(مشاعر) و(الانماء) (المدينة) الأكثر انخفاضا.

«التجارة»: إغلاق محل وتحرير 10 محاضر ضبط لمخالفة الإجراءات الاحترازية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس الاثنين إغلاق محل تجاري واحد وتحرير 10 محاضر ضبط لمحال مماثلة خالفت جميعها القوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19).

وقالت التجارة في بيان لها إن فرقها التفتيشية رصدت 406 جمعيات تعاونية وأسواق مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات فضلا عن إعادة فتح محلين تجاريين.

وأضافت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 250 شكوى عبر الخط الساخن (135) و 36 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 160 معاملة ومراقبة 77 فرع تموين.

وشددت الوزارة على ضرورة الالتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مؤكدة أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على ضبط الأسعار والخدمات المقدمة المستهلكين.

تعادل نحو 8.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

السعودية الثالثة عالمياً بحزم تحفيزية تجاوزت 60 مليار دولار

أعلنت الحكومة السعودية حزماً تحفيزية للاقتصاد السعودي بما يتجاوز 226 مليار ريال (60.3 مليار دولار)، لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وتعادل حزم التحفيز الحكومية للأفراد والمنشآت والمستثمرين نحو 8.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة البالغ 2.64 تريليون ريال (نحو 704 مليارات دولار).

لكن حزم التحفيز تتجاوز هذه النسبة في ظل الإعلان عن مبادرات عدة دون تقدير قيمتها المالية، منها على سبيل المثال دعم الأفراد العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة ومسجلين لدى الهيئة العامة للنقل في أنشطة نقل الركاب وتم إيقافهم بسبب الإجراءات الوقائية لفيروس كورونا، وذلك من خلال دفع مبلغ بمقدار الحد الأدنى من الرواتب لهم.

وتعد نسبة التحفيز إلى الناتج المحلي السعودي بين أعلى المعدلات مقارنة بأكبر الاقتصادات في العالم، حيث تسبقها ثلاث دول فقط وهي ألمانيا واليابان والولايات المتحدة بنسب 20.9 بالمئة و18.8بالمئة و10.3بالمئة على التوالي.

فيما تتجاوز السعودية المعدلات لدى الصين، والهند، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، والبرازيل، وكندا، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وأستراليا، ومنطقة اليورو، وإندونيسيا. وجاءت إسبانيا خلف السعودية في نسبة حزم التحفيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ7.8بالمئة، وأستراليا (5.8بالمئة)، وكوريا الجنوبية (4.9بالمئة).

وسجلت النسبة في كندا 4.5بالمئة من الناتج، وفرنسا (4بالمئة)، والمملكة المتحدة (3بالمئة)، والبرازيل (1.5بالمئة)، والصين (1.3بالمئة)، والهند (0.8بالمئة)، وإندونيسيا (0.7بالمئة)، وإيطاليا (0.4بالمئة). كما يتجاوز التحفيز السعودي نظيره لدى منطقة اليورو، التي يبلغ نسبته للناتج لديها 3.2بالمئة.

حزم التحفيز السعودية

وكان أبرز حزم الحكومة السعودية لمواجهة كورونا، 50 مليار ريال من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) للمؤسسات المالية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى حزمة أولى أعلنتها وزارة المالية بنحو 70 مليار ريال والمتمثلة في إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية.

وتحمل الحكومة من خلال نظام (ساند) 60بالمئة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة إجمالية تصل إلى تسعة مليارات ريال.

كذلك حزمة جديدة أعلنتها وزارة المالية بما يتجاوز 50 مليار ريال لدعم وإعفاءات وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص.

وتضاف إليهما مبالغ لقطاع الصحة حسب الحاجة، حيث وصل حجم الدعم للقطاع الصحي إلى 47 مليار ريال إضافي بهدف رفع جاهزية القطاع الصحي.

برنامج «ساما»

في 14 مارس الماضي، أعلنت «ساما» برنامجها التحفيزي لمواجهة كورونا الذي اشتمل على دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يتكون البرنامج من ثلاثة عناصر أساسية؛ تستهدف التخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحديدا تخفيف أعباء تذبذب التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع وتمكينه من النمو خلال المدة المقبلة والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص.

وأول برامج دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتمثل بتأجيل الدفعات، المتمثل في إيداع مبلغ يصل إلى 30 مليار ريال لمصلحة البنوك وشركات التمويل، مقابل تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي (البنوك وشركات التمويل) لمدة ستة أشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من تاريخه.

إضافة إلى برنامج تمويل الإقراض وهو عبارة عن تقديم التمويل الميسر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يصل إلى مبلغ 13.2 مليار ريال، عن طريق منح قروض من البنوك وشركات التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة تستهدف دعم استمرارية الأعمال ونمو هذا القطاع خلال المرحلة الحالية، وبما يسهم في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على مستويات التوظيف في هذه المنشآت لمدة ستة أشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من تاريخه.

أخيرا، برنامج دعم ضمانات التمويل، والمتمثل في إيداع مبلغ يصل إلى ستة مليارات ريال لمصلحة البنوك وشركات التمويل لتمكين جهات التمويل (البنوك وشركات التمويل) من إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمانات تمويل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض للمنشآت المستفيدة من هذه الضمانات خلال العام المالي 2020 ودعم التوسع في التمويل لمدة ستة أشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من تاريخه.

وثاني برامج «ساما»، دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية، وهو عبارة عن دعم رسوم المدفوعات لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر، وذلك بقيمة إجمالية تفوق 800 مليون ريال، من خلال تحمل «المؤسسة» تلك الرسوم لمصلحة مقدمي خدمات المدفوعات المشاركين في المنظومة الوطنية.

ثالث برامج الدعم، فيما يتعلق بالمنشآت المتأثرة من جراء التدابير الاحترازية التي تم تبنيها في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ تقوم «المؤسسة» حاليا بالتنسيق مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل هذه المنشآت.

«ابيكورب» تزيد رأس المال إلى 8.5 مليار دولار

أقرت الجمعية العامة للشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) زيادة رأس المال القابل للاستدعاء بناءً على توصية مجلس إدارة ابيكورب ليرتفع إلى 8.5 مليار دولار أمريكي، إلى جانب موافقته على زيادة كبيرة في رأس المال المصرح به ورأس المال المكتتب به، وذلك خلال الاجتماع السنوي العام للجمعية العمومية.

وحسب بيان المؤسسة المالية التنموية أمس، فإن زيادة رأس المال تلك تعد الأكبر على الإطلاق في تاريخ الشركة، وتؤكد دعم المساهمين لخطط النمو المستدامة التي تنتهجها ابيكورب على المدى الطويل التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الفائدة القصوى للدول الأعضاء.

كما تضمن زيادة رأس المال القابل للاستدعاء، بوجه خاص، استدامة للشركة ومرونتها المالية، فضلاً عن تعزيز مركزها المالي، ونوه البيان بأنه تمت زيادة رأس المال المصرح به للشركة إلى 20 مليار دولار أمريكي، ورأس المال المكتتب به إلى 10 مليار دولار أمريكي.

وإلى جانب ذلك، فقد تم تحويل 500 مليون دولار أمريكي من الاحتياطات العامة، والأرباح المحتجزة للشركة إلى رأسمال ابيكورب المصدر والمدفوع بالكامل.

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لابيكورب، أحمد عتيقة إن الزيادة ستتيح للمؤسسة إمكانية تحقيق أهدافها كشريك مالي موثوق لقطاع الطاقة في الدول العربية، وذلك من خلال مواصلتها تنفيذ مشروعات تنموية مستدامة ومؤثرة تهدف إلى دعم وتعزيز الأنشطة الاستثمارية.

يُشار إلى أن ابيكورب أعلنت مؤخراً عن نتائج مالية قوية للعام 2019، مسجلةً زيادة بنسبة 17 بالمائة سنوياً في صافي الدخل المتكرر ليصل إلى 112 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ96 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018.

وجاءت الربحية القوية للشركة خلال عام 2019 مدفوعة بأداء أعمال تمويل المشاريع والتجارة والخزانة والأوراق المالية، اللذين حققا زيادة في إجمالي الدخل على أساس سنوي بنسبة 32 بالمائة عند 201 مليون دولار أمريكي، و24 بالمائة إلى 80 مليون دولار أمريكي على التوالي.

بالإتفاق مع «كاسكو» تحت شعار معاً لعمل الخير 3

الحميضي: «وفرة العقارية» تتبنى مبادرة إفطار صائم للعام الثالث على التوالي

وقعت شركة وفرة العقارية مع الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو « عقداً لتوريد وجبات إفطار صائم خلال شهر رمضان المبارك تحت شعار « معاً لعمل الخير 3 «

وبهذة المناسبة قال نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في الشركة محمد جاسم الحميضي إن توريد وجبات إفطار صائم من قبل الشركة يأتي في إطار المسئولية المجتمعية وإنطلاقاً من مبادرتها السنوية لإفطار الصائم بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

وأضاف الحميضي في بيان صحافي أن مبادرة إفطار الصائم تعتبر من أبرز المبادرات السنوية التي تتبناها وفرة العقارية خلال شهر رمضان المبارك من كل عام، حيث يقوم فريق الشركة التطوعي بالإشراف على تنظيم هذه المبادرة الرمضانية للعام الثالث على التوالي، والتي تقدم من خلالها الشركة وجبات إفطار صائم يومية في مقر الشركة .

ومن جانبة شدد مدير العلاقات العامة في شركة وفرة العقارية إبراهيم الربيعان على التزام وفرة العقارية المستمر بتقديم قيمة مضافة للمجتمع والمناسبات المختلفة ،ما يجعلها تحرص على تناول القضايا الأكثر تأثيرا في المجتمع ،مبيناً ان حملة الشركة الرمضانية تأتي لتترجم هذا التوجه، حيث تحمل معها رسالة تحث على التقارب والتراحم والمشاركة في الحياة ونشر السلام في العالم.

وأوضح أن وفرة تتعاون مع العديد من الشركاء من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني فيما يخص الأنشطة الإجتماعية والإنسانية ، مؤكداً أن مبادرة إفطار الصائم تعتبر رافداً أساسياً في برنامجها الرمضاني السنوي الذي يأتي تحت مظلة إستراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتي تضعها في مقدمة الشركات الوطنية الرائدة التي تفعل جهودها في المجالات الخيرية والتطوعية.

محمد جاسم الحميضي

ابراهيم الربيعان

الربيعان: المبادرة رافد أساسي لإستراتيجية الشركة للمسؤولية الاجتماعية

اعتماد آلية جديدة للكشوف الهندسية

«الائتمان»: صرف 5 ملايين دينار لأكثر من 1000 عميل

المضف يتأكد من سلامة سير العمل

قام نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح المضف صباح أمس بجولة لتفقد سير العمل بفريق طوارئ البنك ، رافقه خلالها مدير مركز نظم المعلومات حمود المحيميد. وقالت الناطقة باسم البنك حباري الخشتي: إن الجولة التي كانت ميدانية في بعض جوانبها، و(online) في أخرى وعبر الوسائط ووسائل الإتصال الحديثة، إستهدفت بالأساس الوقوف على سير عمل فرق الطوارئ في البنك لضمان القيام بالوظائف والأدوار والمهام المسندة إلى البنك، وعلى رأسها التأكد من إجراءات صرف وتحويل الدفعات للقروض العقارية إلى مستحقيها من المواطنين المستفيدين من قروض البنك بإنسيابية وسلاسة؛ وعدم وجود أي عقبات أو عراقيل بهذا الخصوص، فضلا عن الوقوف عن كثب على إجراءات صرف رواتب العاملين في البنك وضمان تحويلها إلى حساباتهم المصرفية قبل حلول شهر رمضان المبارك. وأوضحت الخشتي أن الجولة تأتي بالتزامن مع انتهاء الإدارة الهندسية بالبنك من إعداد آلية للكشوف الهندسية بإستخدام تقنية الـ(Tough Pad)، تمهيدا لصرف دفعات القروض العقارية للمواطنين (on line).

وأكدت الخشتي أن الجولة إستهدفت التأكيد على حرص البنك على سلامة العاملين ومراعاة الإعتبارات والإشترطات المتعلقة بالوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وفي مقدمتها مبدأ (التباعد الاجتماعي).

من جهة أخرى ، كشفت الخشتي أن إجمالي المواطنين المستفيدين من إنشاء حساب بإستخدام الرقم المالي (OTP) التي أطلقها البنك قبل نحو عشرة أيام بلغ 350 مواطنا، مشيرة إلى أن الخدمة تسمح للمواطنين بتقديم طلبات صرف دفعات القروض العقارية الخاصة بالبنك إلكترونياً وتضمن عدم تأخر مراحل البناء، و تم استفاد من من التحويلات الالكترونية onilne لدفعات القروض (1054 ألف و أربعة و خمسون مواطن بإجمالي مبالغ تفوق 5 ملايين دينار كويتي في هذه الظروف الإستثنائية.

و بهذه المناسبة هنأ المضف القيادة السياسية و جميع العاملين بالبنك بحلول شهر رمضان المبارك ضارعا إلى الله تعالى بأن يكشف هذه الغمه عن الكويت و الكويتيين و العالم أجمع

على 3 شرائح تمتد لـ30 عاما

أبوظبي تقترض 7 مليارات دولار مدفوعة بتراجع مداخيل النفط

أفادت بيانات رسمية، باقتراض إمارة أبوظبي 7 مليارات دولار من خلال سندات سيادية، على 3 شرائح، لتعويض السيولة التي فقدتها من تراجع أسعار النفط الخام، وفق مراقبين.

وحسب بيان دائرة المالية في أبوظبي، تبلغ الشريحة الأولى للسندات (أدوات دين) نحو ملياري دولار لمدة 5 سنوات، والشريحة الثانية بقيمة مليارين دولار لمدة 10 سنوات، أما الشريحة الثالثة فتبلغ 3 مليارات دولار لمدة 30 عاما. وتم تسعير السندات بواقع 220 و240 و271.1 نقطة أساس بأجل 5 و10 و30 سنة على التوالي فوق نسبة العائد على سندات الخزينة الأمريكية، حسب البيان.

وقام بدور مدراء اكتتاب ومحصلين مشتركين بنوك (بنك أوف أميركا ومجموعة سيتي المصرفية وبنك أبوظبي الأول وإتش اس بي سي وجي بي مورغان وبنك ستاندرد تشارترد)، وفق المصدر نفسه.

ويأتي إصدار سندات أبوظبي في ظل الضغوط المالية التي شكلها انتشار فيروس كورونا وتهديد الاقتصاد العالمي بالركود.

كذلك، تعتمد الإمارة بشكل رئيس على مبيعات النفط الخام، كمصدر رئيس للدخل، في وقت تسجل فيه أسعار النفط الخام تراجعات حادة هي الأدنى منذ قرابة 18 عاما.

بدء تشغيل خط ملاحي بين السعودية وشرق إفريقيا

أعلنت الهيئة العامة للموانئ السعودية، بدء تشغيل الخط الملاحي الجديد بين المملكة وشرق إفريقيا، عبر استقبال محطة البضائع العامة والحاويات، بميناء الملك فهد الصناعي بينبع (غرب البلاد).

ووفق بيان للهيئة: «سيُسهم الخط الملاحي الجديد في تعزيز النقل الساحلي لسفن الحاويات بين موانئ المملكة (ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك فهد الصناعي بينبع)، وكذلك ربط الميناءين مع موانئ شرق إفريقيا».

كما سيؤدي إلى «فتح خطوط مباشرة لشحن وتصدير المنتجات الوطنية، وزيادة كميات المناولة في الموانئ السعودية، إضافة إلى الإسهام في الاستيراد المباشر من شرق إفريقيا وزيادة التبادل التجاري»، وفق البيان.

ويقدم الخط الملاحي الجديد، «خدمة أسبوعية مباشرة جديدة بين المملكة وكينيا والصومال عبر 4 سفن»، حسب البيان. وتدير الهيئة، 9 موانئ تجارية وصناعية رئيسية في السعودية.

وتستهدف رؤية 2030 السعودية جعل المملكة مركزا لوجستيا عالميا باستغلال موقعها الجغرافي كرابط ومعبر لقارات آسيا وإفريقيا وأوروبا.